



联合国  
粮食及  
农业组织

Food and Agriculture  
Organization of the  
United Nations

Organisation des Nations  
Unies pour l'alimentation  
et l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная организация  
Объединённых Наций

Organización de las  
Naciones Unidas para la  
Alimentación y la Agricultura

منظمة  
الأغذية والزراعة  
للأمم المتحدة

A

# هيئة الغابات والمراعي في الشرق الأدنى

## الدورة الثانية والعشرون

تلمسان، الجزائر، 13-17 ديسمبر/كانون الأول 2015

### السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالغابات والمراعي في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

1- يهدد عدم اتباع ممارسات الإدارة المستدامة، في كثير من بلدان إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (NENA)، حالة الغابات والأراضي الحرجية الأخرى والمراعي والمزارع في الإقليم. وتبين البيانات المستمدة من التقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية (FRA) لعام 2015 أن معدل فقدان رقعة الغابات في الإقليم أعلى بنسبة 1.9 في المائة عن مستويات عام 2010، وهي نسبة كبيرة في منطقة ذات غطاء حرجي منخفض.

2- وتتفاوت بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تفاوتاً كبيراً فيما يتعلق بوجود وتطوير سياسات واستراتيجيات وبرامج متعلقة بالغابات والمراعي. فقد قطعت بعض البلدان شوطاً بعيداً في مراحل وضعها و/أو تنفيذها، بينما لا يتوافر لدى بلدان أخرى سياسات رسمية أو تفصيلية بشأن الغابات والمراعي في حد ذاتها. وفي حالات بعينها، لا تزال السياسات والتشريعات الحرجية التي تم وضعها في منتصف القرن العشرين سارية المفعول.

3- وخلصت دراسة أوصت بإعدادها منظمة الأغذية والزراعة لتحليل نقاط القوة والضعف في السياسات والاستراتيجيات في بعض بلدان الإقليم إلى أنه يتعين تحديث وتنقيح وتنسيق السياسات والاستراتيجيات والتشريعات والأطر المؤسسية. وتشمل مجالات التدخل المحتملة التي حددتها الدراسة ما يلي:

- دمج السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالغابات والمراعي في الاستراتيجيات العامة للتنمية القطرية، وترجمة الأهداف الاستراتيجية، المتصلة بمساهمة القطاع في الاقتصادات الوطنية وبالأمن الغذائي وبالحد من الفقر، إلى إجراءات تنفيذية ذات أهداف ومؤشرات وميزانيات؛
- دمج الغابات والمراعي في الاستخدامات الأخرى للأراضي، وخاصة الزراعة وإدارة الأراضي، وتعزيز التعاون المشترك بين القطاعات؛

- تعميق فهم المساهمة الاجتماعية والاقتصادية التي تقدمها الغابات والمراعي في المجتمع من أجل زيادة الاستثمار في هذا القطاع، وإظهار هذه المساهمات كجزء من التحول إلى الاقتصاد الأخضر؛
- تعزيز العمليات التشاركية من خلال إشراك المجتمعات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني في إدارة الغابات والمراعي؛
- زيادة الامتثال لاتفاقيات الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية من خلال وضع استراتيجيات الغابات والمراعي في تآزر مع عمليات منها اتفاقيات ريو الثلاث وأهداف التنمية المستدامة التي اعتمدت مؤخرًا؛
- تعزيز التعاون الإقليمي لتيسير تبادل الدروس المستفادة، وتبادل خبرات البلدان الرائدة في مجال الأدوات والآليات لترجمة أولويات السياسات إلى أهداف محددة، وخطط عمل، وأنشطة ملموسة.

### نقاط مطروحة للنظر فيها

4- قد ترغب البلدان في النظر في ما يلي:

- تنقيح أو تعزيز سياساتها المتعلقة بالغابات والمراعي، على نحو يكفل المشاركة المكثفة لجميع أصحاب المصلحة، في وضع إطار سياساتي وقانوني أقوى على المستوى القطري؛
- تحديد مساهمات موارد الغابات والمراعي في الاقتصادات الوطنية ومساهماتها في تحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر، مع استكشاف أوجه التآزر مع الاستخدامات الأخرى للأراضي مثل الزراعة؛

5- قد ترغب البلدان في أن تطلب من منظمة الأغذية والزراعة تقديم مساعدة في ما يلي:

- تحسين تقييم البلدان لموارد الغابات والمراعي، وربط السياسات والأنشطة المتعلقة بالغابات والمراعي بأهداف التنمية المستدامة، واتفاقيات ريو، والتحول إلى اقتصاد أخضر.

## أولاً- معلومات أساسية

1- يؤدي عدم اتباع ممارسات الإدارة المستدامة في كثير من بلدان إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (NENA) إلى تعريض حالة الغابات والأراضي الحرجية الأخرى والمراعي والمزارع إلى الخطر. واستناداً إلى البيانات المستمدة من التقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية لعام 2015 فإن معدل فقدان رقعة الغابات في الإقليم أعلى بنسبة 1.9 في المائة عن مستويات عام 2010، وهي نسبة كبيرة في منطقة ذات غطاء حرجي منخفض.

2- وبينما تعود إدارة الغابات في بعض بلدان الإقليم إلى أوائل ومنتصف القرن العشرين، فإن بلدانا أخرى قد أنشأت أو عززت مؤخرًا إدارات الغابات والمراعي لديها. وكان لهذا التطور التاريخي انعكاسات على هيكل وحالة مؤسسات الغابات والمراعي، وعلى طرق عملها. وفي بعض البلدان، قد تخضع الهيئات المختصة بالغابات والمراعي لاختصاص وزارات أو مؤسسات مختلفة. وفي هذه الحالات، يكون الاتصال والتنسيق بين الوزارة المسؤولة عن الغابات والمراعي وغيرها من الوزارات ضئيلاً، إن لم يكن معدوماً. ونظراً لتباين النهج المتبعة في مؤسسات البلدان، توجد حاجة ماسة لتحديث وتنقيح وتنسيق السياسات والاستراتيجيات والتشريعات والأطر المؤسسية.

3- وأوصت منظمة الأغذية والزراعة بإجراء دراسة من أجل تحليل نقاط القوة والضعف في السياسات والاستراتيجيات في بعض بلدان الإقليم. وتتضمن هذه الورقة موجزاً لنتائج هذه الدراسة.

## ثانياً- تحليل السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالغابات والمراعي في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

4- تتفاوت بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تفاوتاً كبيراً فيما يتعلق بوجود وتطوير سياسات واستراتيجيات متعلقة بالغابات والمراعي، وبإعداد برامجها الوطنية المتعلقة بالغابات والمراعي. وبينما وضعت بعض البلدان في الإقليم سياساتها/استراتيجياتها وبرامجها الحرجية الوطنية (NFP) وبدأت تنفيذها منذ عدة سنوات، فإن بلدانا أخرى بدأت للتو عملية صياغة برامجها الحرجية الوطنية والترتيبات المؤسسية والقانونية ذات الصلة. ومن ناحية أخرى، فإن عدداً من بلدان الإقليم ليس لديها سياسات رسمية أو تفصيلية للغابات والمراعي في حد ذاتها، وتستمر في حماية وصون مواردها الحرجية والرعية بترتيبات تشريعية. ولا تزال بعض السياسات والتشريعات الحرجية التي تم وضعها في منتصف القرن العشرين سارية المفعول.

5- وساهمت منظمة الأغذية والزراعة، من خلال برنامجها العادي ومشاريعها وبرامجها الممولة من خارج الميزانية ومرفق البرامج الحرجية الوطنية في وضع وتنفيذ برامج حرجية وطنية وسياسات واستراتيجيات وتشريعات وترتيبات مؤسسية تنظم استخدام الغابات وإدارتها في الإقليم. وساهمت أيضاً وكالات مانحة وإمائية أخرى (مثل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي) في وضع سياسات واستراتيجيات حرجية وبرامج عمل في هذا المجال.

## ألف- المساهمة في خطة التنمية الوطنية

6- مكنت عملية صياغة السياسات والاستراتيجيات والبرامج الحرجية الوطنية في بعض البلدان من إجراء حوارات وطنية حول القضايا المتعلقة بقطاع الغابات، والشروع في عمليات تشاركية تشمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين، على نحو يؤدي إلى تعزيز قدر أكبر من الشفافية

في اتخاذ القرارات المتعلقة بالغابات وتقاسم المنافع. وعزز هذا أيضا التنسيق بين القطاعات والتكامل مع القطاعات ذات الصلة، وخاصة قطاعات المراعي والموارد الطبيعية.

7- وأكدت عمليات التخطيط هذه ضرورة تحسين إدماج السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالغابات في سياسات واستراتيجيات التنمية الوطنية عموما، وتعزيز الصلات مع السياسات الأخرى للقطاعات ذات الصلة. وهي تمثل أيضا أطرا لنشر مبادئ الإدارة الحرجية المستدامة، ووضع معايير ومؤشرات لرصد حوكمة الغابات، وتطوير أفضل الممارسات والخطوط التوجيهية والأدوات الفنية، واقتراح الإصلاحات القانونية والمؤسسية، وبناء قدرات جميع أصحاب المصلحة المعنيين بقضايا الغابات والمراعي.

8- وعلى الرغم من الجهود المبذولة، فإن انخفاض مستوى تنفيذ السياسات والقوانين أدى إلى ضعف رصد وحوكمة قطاع الغابات والمراعي في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. ويتفاقم هذا نتيجة التطبيق المحدود لمبادئ وممارسات الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وعدم الكفاءة في تطبيق تدابير محددة في مجال الإدارة المستدامة للأراضي، وهو ما أدى إلى انخفاض مساهمة قطاع الغابات والمراعي في الاقتصادات الوطنية.

9- وأظهرت الدراسة أن الثغرات التالية التي صودفت أثناء مراحل وضع السياسات وتنفيذها يمكن أن تفسر هذا الوضع. وعلى سبيل المثال،

- الأهداف التي حددتها الوزارات التنفيذية على المستوى الاستراتيجي (السياسات والاستراتيجيات) لقطاع الغابات والمراعي من حيث المساهمات في الاقتصاد الوطني، والأمن الغذائي والتخفيف من وطأة الفقر، لم تؤخذ في الحسبان في مرحلة البرمجة (برامج العمل)، ولم تترجم على المستوى التنفيذي إلى أهداف متوخاة، وإجراءات ملموسة ومخصصات كافية في الميزانية، ومؤشرات محددة للرصد والتقييم.
- في كثير من البلدان، لم تُقيّم الوزارات التنفيذية بشكل صحيح دور قطاع الغابات والمراعي وإمكاناته في سياق خطة التنمية الوطنية. فإجراء تقييم من هذا القبيل كان سيعكس الطائفة الواسعة من السلع والخدمات القابلة للتسويق وغير القابلة للتسويق، التي تقدم من خلال الوظائف الإنتاجية والوقائية على حد سواء، ويتيح وضع مجموعة من الخيارات لتعزيز فعالية قطاع الغابات والمراعي المساهمة في تحقيق أهداف التنمية الوطنية.
- تهدف التنقيحات المقترحة للتشريعات الحرجية إلى إشراك السكان المحليين والقطاع الخاص؛ ومع ذلك، فإن هذه المشاورات لم تجر بسبب غياب آليات إنفاذ القانون والإجراءات الإدارية المناسبة.
- لا يزال التمويل في قطاع الغابات غير كاف ويعتمد على الأموال العامة. ولا يزال العدد القليل للمبادرات المتاحة للتمويل المستدام لبرامج وأنشطة الغابات والمراعي، بما في ذلك الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية (PES)، في مراحلها الأولى.

## باء- القيمة الاقتصادية للنظم الإيكولوجية للغابات والمراعي

10- يسود، بشكل عام، عدم تقدير للأدوار الاقتصادية والبيئية للغابات والمراعي في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وحاول عدد قليل من بلدان الإقليم تحديد القيم الاقتصادية الكلية (TEV) للنظم الإيكولوجية للغابات والأراضي الحرجية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. وتجري بعض البلدان، مثل إيران وتونس والسودان ولبنان واليمن، حصرا رسميا لقيمة المنتجات الحرجية غير الخشبية المصدرة مثل الفستق، والصنوبر الحجري، والصمغ العربي، وإكليل الجبل

وعسل النحل! وأجرت تونس مؤخرا (2012-2014) دراسات عن تقييم القيم الاقتصادية الكلية لموارد الغابات والمراعي، وتكلفة تدهور النظم الإيكولوجية للغابات والأراضي الحرجية الأخرى والمراعي. وبُذلت جهود مماثلة في الأردن بدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة.

11- وعلى الرغم من أن بعض البلدان وضعت منهجية خاصة بها لتقدير قيمة الخدمات الحرجية، فلا يزال يتعين بذل جهود لتحسين تنمية القيم السوقية لهذه الخدمات. ولا يزال عدم الاعتراف الكافي بالأدوار المتنوعة للغابات والمراعي أمرا مهيمنًا، وأدى إلى انخفاض الاستثمارات في هذا القطاع. وغالبا ما تُغفل الغابات والمراعي في النقاش بشأن الأولويات الإقليمية. ويُنظر إلى الأمن الغذائي عموما من منظور زراعي - غالبا ما يتجاهل دور الغابات والمراعي في الأمن الغذائي، وحفظ حيوية وإنتاجية النظم الإيكولوجية، وحمايتها من تدهور الأراضي.

12- وأظهرت المبادرات الأخيرة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (تونس والمغرب) الفرص التي تتيحها السلع والخدمات التي توفرها الغابات والمراعي والدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية في توفير حوافز اقتصادية للحكومات والشعوب من أجل وضع تدابير للتكيف مع تغير المناخ.

13- ويستلزم تطوير أسواق للسلع والخدمات التي توفرها الغابات والمراعي اتباع استراتيجية للاتصالات قادرة على بيع الغابات والمراعي باعتبارها تنطوي على إمكانات اقتصادية لإتاحة فرص للعمل وتوفير خدمات إضافية لربح إضافي للقطاعات المستفيدة الأخرى.

### جيم- حماية البيئة وإعادة المناظر الطبيعية إلى هيئتها الأصلية

14- ينبغي ألا ينظر إلى الغابات والمراعي في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في سياق منعزل. فهي تستلزم أكثر من أي إقليم آخر نهجا مشتركا إزاء المناظر الطبيعية يتبعه جميع أصحاب المصلحة المعنيين، ومنهم هؤلاء في مجالات: التنمية الزراعية والريفية، والمجتمعات الحضرية، والسياحة، والصناعة، والبيئة، والنقل، وغيرها. وتعاني معظم البلدان من نقص في الإدارة المتكاملة لموارد الغابات والمراعي والحوار بين القطاعات، وخاصة في المجالات المتصلة بمكافحة التصحر، وتدهور الأراضي، والتنوع البيولوجي، وحماية البيئة، وإعادة المناظر الطبيعية إلى هيئتها الأصلية. ويجب أن يصل التعاون والروابط المقامة على مستوى صياغة السياسات والاستراتيجيات إلى مستوى المؤسسات التي تتعامل مع القضايا المتصلة بالغابات والمراعي (مثل هيئة البادية في حالة سورية، والمفوضية السامية للسهوب في حالة الجزائر).

### دال- تغير المناخ

15- تعي إدارات الغابات في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا الأشكال المختلفة للاستخدام المفرط للأراضي والتنافس على استخدامها وآثار تغير المناخ، وهي أمور تؤثر سلبا على موارد الغابات والمراعي وكذلك على القطاعات الأخرى. ويجب توثيق حجم التغيير ومقدار تأثير هذه الآثار الضارة. ويجلب ذلك إلى الصدارة ضرورة إجراء رصد وتقييم دوريين للمراعي والغابات

<sup>1</sup> منظمة الأغذية والزراعة، 2012، تجارب بلدان منطقة الشرق الأدنى بشأن استغلال وتصنيع المنتجات الحرجية غير الخشبية. المكتب الإقليمي للمنظمة في الشرق الأدنى، القاهرة.

لتحديد حالة ومدى تغير هذه الموارد ومستويات إنتاجيتها. وما أن يجرى ذلك، فسيولد هذا معلومات دورية ونوعية وكمية لتوجيه الجهود نحو الإدارة المستدامة للغابات والأراضي الحرجية الأخرى والموارد الرعوية على مستويات مختلفة من عملية صنع القرار.

### هاء- الاقتصاد الأخضر

16- لم يجر تناول دور قطاع الغابات والمراعي في الاقتصاد الأخضر في النقاشات الوطنية ولم يجر تناوله بالتفصيل في السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالغابات والمراعي. وتجهيز قطاع الغابات والمراعي للاقتصاد الأخضر يتوافق تماما مع إحراز تقدم نحو الإدارة المستدامة للغابات والمراعي. ويستلزم هذا معرفة أفضل بقيمة خدمات النظام الإيكولوجي وبناء القدرات لضمان دمج فوائد الغابات والمراعي في عملية صنع القرار، بسبل منها نشر نتائج دراسات التقييم القائمة من خلال وسائل مختلفة.

### واو- العملية التشاركية

17- في معظم بلدان إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، لا يزال إشراك المجتمعات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني في إدارة الغابات والمراعي محدودا. وعند النظر إلى كل قطاع فرعي، فإن الوضع يعد أفضل بكثير في حالة الغابات مما هو عليه في حالة المراعي، حيث تكون مبادرات إشراك المجتمعات المحلية في إدارة الموارد الرعوية إما محدودة أو معدومة. والاستثمار الخاص في تنمية موارد الغابات والمراعي محدود أيضا.

18- وتواصل مؤسسات القطاع العام الحرجية والرعوية القيام بدور مهيم في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ولكن يتعين إعادة النظر في قيمها ووظائفها وهيكلها الأساسية. وينبغي إجراء تغييرات مناسبة لتلبية متطلبات العملية التشاركية والحوكمة الرشيدة للنظم الإيكولوجية للغابات والمراعي.

### زاي- الآثار المترتبة على الاتفاقيات الدولية الرئيسية ذات الصلة بالغابات

19- تحتل قطاعات الغابات والمراعي مكانة رئيسية في معظم الاتفاقيات والسياسات وبرامج العمل الدولية، التي تتعلق أساسا باتفاقيات ريو الثلاث. ومع ذلك، فلم يضع سوى عدد قليل من البلدان استراتيجياته المتعلقة بالغابات والمراعي في تآزر مع هذه العمليات. وحتى إذا ما وردت بعض الإشارات في بعض السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالغابات والمراعي إلى التنوع البيولوجي أو تغير المناخ أو التصحر، فعادة ما لا تستند هذه الإشارات إلى الصياغة والأنشطة المتصلة بهذه الاتفاقيات والعمليات العالمية.

20- ومن شأن الوجود الفعال للعاملين في الغابات والمؤسسات الحرجية في جميع مراحل عملية صنع القرار، وكذلك مشاركتهم في دورات مؤتمر الأطراف الدولية والمنتديات القطاعية والمشاركة بين القطاعات أن يتيح فرصا للتمويل لتنفيذ القرارات والأنشطة المتصلة بالغابات والمراعي.

21- ولم ترد في معظم السياسات والاستراتيجيات في مختلف البلدان، إلا إشارة على استحياء، إن وجدت، إلى الأهداف الإنمائية للألفية وأثارها على قطاع الغابات والمراعي. ومع إنهاء العمل تدريجيا بالأهداف الإنمائية للألفية وبداية مرحلة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فمن الأهمية بمكان

تنقيح السياسات والاستراتيجيات وبرامج العمل المتعلقة بالغابات والمراعي لكي تجلب إلى المقدمة مساهمة هذه القطاعات الحيوية.

### ثالثا- المجالات المحتمل القيام بالتدخل والنظر فيها

22- نظرا لنقاط الضعف التي تم تحديدها في تحليل السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالغابات والمراعي في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، فإن هناك حاجة ماسة لتنقيحها. وينبغي أن تهدف التعديلات إلى وضع إطار قانوني ومؤسسي تمكيني يكفل التنفيذ السليم للسياسات والاستراتيجيات وبرامج العمل المتعلقة بالغابات والمراعي، وزيادة مساهمة القطاع في التنمية الوطنية، وإحراز تقدم نحو تحقيق الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية الحرجية الرعوية.

23- وينبغي أن تكون نقطة الانطلاق لصياغة برامج الغابات والمراعي هي إجراء تقييم موضوعي للدور الحالي لقطاع الغابات والمراعي وإمكاناته في سياق جهود التنمية الوطنية.

#### ألف- الدمج في تخطيط/برمجة التنمية الوطنية

24- ينبغي أن تكون الأهداف المحددة على المستوى الاستراتيجي (السياسات والاستراتيجيات) لقطاع الغابات والمراعي، من حيث مساهمتها في الاقتصاد القومي والأمن الغذائي والحد من الفقر، موضع نظر بشكل منهجي في مرحلة البرمجة، وينبغي ترجمتها إلى إجراءات تنفيذية ذات أهداف كمية ونوعية، ومخصصات سنوية كافية في الميزانية، وإلى مؤشرات محددة للرصد والتقييم.

#### باء- تمكين نهج المناظر الطبيعية

25- ينبغي ألا يقتصر الأمر على مجرد دمج الغابات والمراعي مع بعضها البعض، بل ينبغي دمجها أيضا في الاستخدامات الأخرى للأراضي، وخاصة الزراعة وإدارة الأراضي. وكجزء من هذه العملية، يُوصى بتقييم التدخلات والمشاريع والمبادرات التي يجري تنفيذها أو تم الانتهاء منها في مجال المناظر الطبيعية، والتي وثقتها منظمة الأغذية والزراعة والمنظمات الأخرى، وتعزيز الحوار الإقليمي بشأن وسائل وأدوات التعاون الإقليمي والوطني المتعلقة باتباع نهج أكثر تكاملا إزاء إدارة النظم الإيكولوجية ككل. ويمكن أن يشمل ذلك تقييم الموارد ورصدها، ومواءمة المصطلحات والتعاريف ذات الصلة بالغابات والمراعي، وكذلك معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات والمراعي.

#### جيم- تعزيز السلع والخدمات الحرجية والرعوية والدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية

26- يعتبر تحسين فهم المساهمات الاجتماعية والاقتصادية للغابات والمراعي في المجتمع شرطا أساسيا للحصول على اعتراف أفضل بقطاع الغابات والمراعي ورفع مكانته ضمن أطر أولويات إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وسيتيح ذلك الحفاظ على مساهمات القطاع المتعددة وتحسينها.

27- وسيتعين في نهاية المطاف أن تقدم المبادرات أرقاما واقعية عن القيمة الاقتصادية والاجتماعية للغابات والمراعي وعلاقتها الجوهرية بالقطاعات الأخرى، بينما تسعى إلى عكس المجموعة الواسعة من السلع والخدمات السوقية وغير السوقية. وسيشجع هذا بقوة تنفيذ نظام الدفع

مقابل الخدمات الإيكولوجية. ويمكن الاستناد إلى أمثلة الاستثمار في الغابات والمراعي عن طريق أنشطة السياحة الإيكولوجية. ويمكن دراسة إنشاء صناديق للغابات ممولة من الضرائب المدفوعة من قطاعات أخرى.

### دال- أوجه التآزر مع الاتفاقيات والعمليات

28- يشكل تعزيز أوجه التآزر بين اتفاقيات ريو الثلاث ومع قطاعي الغابات والمراعي، بما في ذلك وضع نظم للإنذار المبكر، ووضع أطر وطنية موحدة، وتعزيز التنسيق عبر القطاعات مع أصحاب المصلحة المعنيين بقطاع الغابات والمراعي، أولوية عليا بالنسبة لبلدان الإقليم. وينبغي أن تستخدم التقارير المعدة عن قطاع الغابات والمراعي (مثل عمليات التقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية؛ والتقارير المعني بمعايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات) في التقارير المقدمة إلى الاتفاقيات المختلفة.

29- وسيخدم المفهوم الناشئ بشأن تحييد أثر تدهور الأراضي (LDN)، المستند إلى أهداف التنمية المستدامة، هدف مكافحة التصحر وتدهور الأراضي بينما يسهم في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وسيسهم بالتأكيد تنفيذ مفهوم تحييد أثر تدهور الأراضي في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في تحسين إدماج قطاعات الغابات والمراعي في شواغل تغير المناخ.

30- وسيطوي اعتماد أهداف التنمية المستدامة في الآونة الأخيرة، وخاصة الهدف 15 والهدف 6، وتنفيذ الأهداف الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة، على اتباع نهج جديد إزاء السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالغابات والمراعي.

### هاء- الاستفادة من الاقتصاد الأخضر

31- نظرا لأهمية تحديد قيمة خدمات النظام الإيكولوجي وتطبيق ذلك بشكل منهجي في التخطيط الوطني والتمويل وصنع القرار، فمن الضروري تعزيز الفهم الجيد لهذه المفاهيم ولتدابير السياسات اللازمة لمعالجتها، من خلال:

- الدخول في حوار مع الأطراف المعنية لمعالجة الأولويات في التحول إلى اقتصاد أخضر، وإيصال مساهمة الغابات والمراعي إلى الجميع.
- إجراء دراسات لتحليل دور الغابات والمراعي في المساعدة في التحول إلى اقتصاد أخضر؛ واقتراح نهج وخطوات لتعزيز مساهمة قطاع الغابات والمراعي في إقامة اقتصاد مستدام؛ واقتراح طرق للتوعية بالدور المتعدد الوظائف للغابات والمراعي في هذه المسألة الناشئة.
- تحديد فرص إضافية للتعاون والتآزر المشترك بين البلدان وعلى المستويين الإقليمي والدولي في بناء القدرات اللازمة في مجال تقييم ورصد موارد وخدمات الغابات والمراعي، ومساعدة البلدان في الاستفادة من هذه النظم الإيكولوجية على نحو فعال.

32- وسيتعين إعداد تدابير وحوافز (منتجات) محددة لجذب استثمارات القطاع الخاص. وستكون الاستثمارات الخضراء فعالة في وضع خطط ملائمة للظروف للدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية.

### واو- تعزيز العملية التشاركية والحوكمة الرشيدة



33- يتعين على السياسات الوطنية المتعلقة بالغابات والمراعي أن تيسر مشاركة السكان في تنمية وصون الغابات والمراعي، وتكثيف وتنويع السلع والخدمات التي توفرها الأشجار والغابات والمراعي. وسيتعين على هذه السياسات أن تعتمد بدرجة أكبر على مشاركة الناس وعلى الاستعانة بالمنظمات المحلية. وقد يلزم تكثيف التشريعات القائمة لتلائم نقل جزء على الأقل من المسؤوليات والفوائد إلى السكان المحليين. ويجب أن تكون نظم تقديم الدعم الفني والائتمان والحوافز الفعالة من حيث التكلفة مصممة لتحفيز اهتمام السكان ومشاركتهم في إدارة الغابات والمراعي (على سبيل المثال ترسيخ التقاسم العادل للفوائد في المجتمعات المحلية ومجموعات المستخدمين في حالة تونس).

34- وتلبية متطلبات العمليات التشاركية والحوكمة الرشيدة للنظم الإيكولوجية للغابات والمراعي، من الضروري توضيح مهمة المؤسسات التي تتعامل مع قضايا الغابات والمراعي وتحديد المسؤوليات والأدوار؛ ويتعين على وجه الخصوص إعادة فحص القيم الأساسية لمؤسسات القطاع العام الحرجية ووظائفها وهياكلها، وينبغي إجراء تغييرات مناسبة.

35- ويتعين وضع تدابير مشتركة للتكيف استنادا إلى أوجه التشابه القائمة في غابات إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وهذا يستلزم تبادل معلومات بشأن الاستراتيجيات المعتمدة لهذه التدابير، وخاصة في مجال تعزيز المنظمات المجتمعية (رابطات مستخدمي الغابات والمراعي والجماعات الرعوية، الخ)، والتخطيط الحرجي على مستوى المجتمع المحلي، وآليات وأدوات المشاركة في إدارة الموارد الطبيعية، والامتيازات الحرجية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

### زاي- الاستراتيجية الفعالة والبناءة للاتصالات

36- سيتعين وضع استراتيجية متكاملة للاتصالات، بالتعاون مع أعضاء شبكة مسؤولي الاتصال في الشرق الأدنى، من أجل تعزيز وتسويق الغابات والمراعي والمنتجات والخدمات المتصلة بها على المستوى المحلي والوطني والإقليمي. وستكون بمثابة أداة للتوعية بين مختلف الشركاء وأصحاب المصلحة في قطاع الغابات والمراعي. ويمكن لهذه الاستراتيجية أن تساعد أيضا في تعبئة أموال لتنمية الغابات والمراعي.

### حاء- تعزيز التعاون بين القطاعات

37- تمتلك بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا خبرات متنوعة فيما يتعلق بالتنسيق بين القطاعات داخل قطاع الغابات والمراعي وكذلك مع غيرها من الموارد الطبيعية. وبينما تمكنت بعض البلدان من وضع إطار مؤسسي متكامل تخضع فيه إدارة الغابات والمراعي لنفس الشعبة الإدارية، فإن لدى البعض الآخر كيانات منفصلة تماما تتعامل مع الغابات والمراعي، مما يجعل التنسيق وتكامل السياسات والاستراتيجيات والبرامج الحرجية أكثر صعوبة. وتصبح مشكلة التنسيق والتكامل بين القطاعات أصعب بكثير إذا ما أخذت في الاعتبار الاستخدامات الأخرى للأراضي مثل الزراعة. وسيتعين على البلدان استكشاف كل السبل الممكنة لتحسين التنسيق بين القطاعات لتحقيق الإدارة المستدامة لمواردها الطبيعية. وقد يستلزم هذا تنقيح وتحديث السياسات

والاستراتيجيات المتعلقة بالغابات والمراعي لتحسين الروابط بين القطاعات من أجل التصدي بشكل أفضل للتحديات الوطنية والعالمية في الوفاء بالالتزامات الوطنية والدولية، وخاصة في ضوء أهداف التنمية المستدامة، وعملية تحييد أثر تدهور الأراضي والعمليات الأخرى ذات الصلة.

### طاء- تعزيز التعاون الإقليمي

38- من المهم للغاية تعزيز التعاون الإقليمي واستخدام المنابر الإقليمية القائمة تحت رعاية منظمة الأغذية والزراعة وجامعة الدول العربية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، وإنشاء شبكات إقليمية للتواصل وتبادل المعلومات حسب الحاجة، لتيسير تبادل المعلومات بشأن المشاكل المشتركة والدروس المستفادة. وسيتيح هذا التعاون الإقليمي توسيع نطاق الخبرات القطرية في وضع أدوات وآليات لترجمة أولويات السياسات، مثل الحد من الفقر والأمن الغذائي (وفقاً للمنصوص عليه صراحة في أهداف التنمية المستدامة)، إلى أهداف محددة وخطط عمل وأنشطة ملموسة.

### رابعا- نقاط مطروحة للنظر فيها

39- قد ترغب البلدان في أن تنتظر في ما يلي:

- مراجعة أو تعزيز سياساتها للغابات والمراعي، بما يضمن مشاركة راسخة من جميع أصحاب المصلحة، لبناء إطار سياساتي وقانوني أقوى على المستوى القطري.
- تحديد مساهمات موارد الغابات والمراعي في الاقتصادات الوطنية ومساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر، وفي الوقت نفسه استكشاف أوجه التآزر مع الاستخدامات الأخرى للأراضي مثل الزراعة.

40- وقد ترغب البلدان في أن تطلب مساعدة منظمة الأغذية والزراعة في:

- تحسين تقييم البلدان لموارد الغابات والمراعي، وربط سياسات وأنشطة الغابات والمراعي بأهداف التنمية المستدامة واتفاقيات ريو، والتحول إلى اقتصاد أخضر.